

القاهرة فى ٢١/٥/٢٠٢٤

السادة / البورصة المصرية

" إدارة الإفصاح "


تحية طيبة وبعد ...

مرسل لسيداتكم المركز المالى عن الربع الأول المنتهى فى ٣١/٣/٢٠٢٤ لشركة مستشفى

النزهة الدولي .

و تفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

رئيس مجلس الإدارة


أ.د/ حازم محمد بيومى سمور



مشيرة 

شركة مستشفى النزهة الدولي
" شركة مساهمة مصرية "
القوائم المالية عن الفتره المالية المنتهية
في ٣١ مارس ٢٠٢٤
وتقرير الفحص المحدود عليها



شركة مستشفى النزهة الدولي
" شركة مساهمة مصرية "
القوائم المالية
عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٤

<u>الصفحة</u>	<u>المحتويات</u>
--	تقرير الفحص المحاسبي
١	قائمة المركز المالي
٢	قائمة الدخل
٣	قائمة الدخل الشامل
٤	قائمة التغيرات في حقوق الملكية
٥	قائمة التدفقات النقدية
٢٧-٦	الايضاحات المتممة للقوائم المالية

تقرير فحص محدود للقوائم المالية الدورية
إلى السادة أعضاء مجلس إدارة شركة مستشفى الزهراء الدولي (ش.م.م)

المقدمة

قمنا بأعمال الفحص المحدود للقوائم المالية المرفقة لشركة مستشفى الزهراء الدولي (ش.م.م) والسابق تأسيسها في ضوء احكام قانون استثمار المال العربى والاجنبى والمناطق الحرة رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ وتعديلاته وهى شركة مقيدة اسهمها بسوق الاوراق المالية المصرية ، وتتمثل هذه القوائم فى المركز المالى فى ٣١ مارس ٢٠٢٤ وكذا قوائم الدخل والدخل الشامل والتغيرات فى حقوق الملكية والتدفقات النقدية المتعلقة بها عن الثلاثة اشهر المنتهية فى ذلك التاريخ ، وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الايضاحات المتممة الأخرى ، والإدارة هى المسئولة عن إعداد هذه القوائم المالية الدورية والعرض العادل والواضح لها طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية . وتنحصر مسئوليتنا فى ابداء إستنتاج على القوائم المالية الدورية فى ضوء فحصنا المحدود لها .

نطاق الفحص المحدود

قمنا بفحصنا المحدود طبقاً للمعيار المصرى لمهام الفحص المحدود رقم (٢٤١٠) " الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية لمنشأة والمؤدى بمعرفة مراقب حساباتها " ويشمل الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية عمل استفسارات بصورة أساسية من أشخاص مسئولين عن الأمور المالية والمحاسبية ، وتطبيق إجراءات تحليلية ، وغيرها من إجراءات الفحص المحدود ، ويقل الفحص المحدود جوهرياً فى نطاقه عن عملية مراجعة تتم طبقاً لمعايير المراجعة المصرية ، وبالتالي لا يمكننا الحصول على تأكيد بأننا سنصبح على دراية بجميع الأمور الهامة التى قد يتم اكتشافها فى عملية مراجعة ، وعليه فنحن لا نبدى رأى مراجعة على هذه القوائم المالية .

الاستنتاج

وفى ضوء فحصنا المحدود لم ينم إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن القوائم المالية الدورية المرفقة لا تعبر بعدالة ووضوح فى جميع جوانبها الهامة عن المركز المالى للشركة فى ٣١ مارس ٢٠٢٤ وعن أدائها المالى وتدفقاتها النقدية عن الثلاثة أشهر المنتهية فى ذلك التاريخ طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية .



القاهرة فى ٢١ / ٥ / ٢٠٢٤

احمد ممدوح فرج
سجل المحاسبين والمراجعين رقم (٦٨٢٢)
سجل الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (١٢٦)
سجل البنك المركزى المصرى رقم (١٢٥)
Kreston EG احمد ممدوح وشركاه



عن الثلاثة أشهر المنتهية في:

رقم	٢٠٢٤/٣/٣١	٢٠٢٣/٣/٣١	الإيضاح
	جنيه مصري	جنيه مصري	
	٨٣,٩٠٩,٠٣٤	١٠٣,١٥٦,٥٥٩	(١٥,١٩-٢)
	(٥٩,٥٤٥,٤٨٢)	(٧١,٩١٩,٥٠٧)	(١٦,٢٠-٢)
	٢٤,٣٦٣,٥٥٢	٣١,٢٣٧,٠٥٢	
	(٥,٧٧٨,٥٧٩)	(٧,٧٩٤,٢٠٩)	(١٧,٢٠-٢)
	٨,٦٢٤,١٧٨	١٣,١٦٩,٠٩٩	(١٨)
	٤٤٧,٤٦٥	٩٦٨,٣١٦	(١٩)
	٢٧,٦٥٦,٦١٦	٣٧,٥٨٠,٢٥٨	
	(٥,٣١٥,٤٤٠)	(٦,٧٩٦,٣٨١)	(٢٠,٢١-٢)
	(٨٥,٢٥٥)	(١٢١,٣١٨)	(١٢,٢١-٢)
	(١,١٤٣,٥٠٢)	(٢,٠٩٥,٣٣٢)	
	٢١,١١٢,٤١٩	٢٨,٥٦٧,٢٢٧	
	٠,١١	٠,١٥	(٢١)

إيرادات النشاط

تكلفة الحصول على الإيراد

مجمعل الربح

مصروفات إدارية وعمومية

عوائد دائنة

ايرادات اخرى

صافي الأرباح قبل الضرائب

ضريبة الدخل الجارية

ضريبة الدخل المؤجلة

مصروف ضريبة أذون خزانه

صافي أرباح الفتره

نصيب السهم في ربح الفتره (جنيه/سهم)

رئيس مجلس الإدارة

أ.د / حازم محمد بيومى سمور



المدير المالي

محاسب / احمد رضا عجمى




شركة مستشفى النزهة الدولي "ش.م.م"

قائمة الدخل الشامل

عن الفتره الماليه المنتهيه في ٣١ مارس ٢٠٢٤

عن الثلاثه أشهر المنتهيه في:	
٢٠٢٣/٣/٣١	٢٠٢٤/٣/٣١
جنيه مصري	جنيه مصري
٢١,١١٢,٤١٩	٢٨,٥٦٧,٢٢٧
--	--
٢١,١١٢,٤١٩	٢٨,٥٦٧,٢٢٧

صافي أرباح الفتره

الدخل الشامل الآخر

إجمالي الدخل الشامل عن الفتره



- الإيضاحات المرفقة من صفحه رقم (٦) إلى صفحه رقم (٢٧) متممة للقوائم الماليه.



شركة مستشفى الزوجه الدول "ش.م.م"

قائمة التغيرات في حقوق الملكية

من الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٤

الإجمالي	صافي أرباح العام	أرباح مرحلة	إحتياطي عام	إحتياطي قانوني	موجب تحت حساب زيادة رأس المال	رأس المال المصدر والمدفوع	
جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	
٢٧٩,٧٨٢,٢٥٥	٥٧,١٢٧,٤٢٥	١٣٦,٦٧٧,٠٧٨	١,٠٠٠,٠٠٠	٤٤١,٠٥٨١٤	-	١٣١,٨٣٥,٩٢٨	الرصيد في ٢٠٢٣/١/١
-	(٥٧,١٢٧,٤٢٥)	٥٧,١٢٧,٤٢٥	-	-	-	-	المحول الى ارباح مرحلة
(٦,٨٩٠,٢٥٤)	-	(٥٠,٨٣٥,٦١٧)	-	-	-	٤٣,٩٤٥,٣١٣	توزيعات الأرباح على المساهمين
٢١,١١٢,٤١٩	٢١,١١٢,٤١٩	-	-	-	-	-	صافي أرباح الفترة
٢٩٤,٠٠٨,٣٢٠	٢١,١١٢,٤١٩	١٤٣,٠٠٨,٨٣٦	١,٠٠٠,٠٠٠	٤٤١,٠٥٨١٤	٤٣,٩٤٥,٣١٣	١٣١,٨٣٥,٩٢٨	الرصيد في ٢٠٢٣/٣/٣١
٤٦٤,٤٠٩,٨٠٠	٨٢,٣٦٢,٥٠٩	١٤٣,٠٠٨,٨٣٦	١,٠٠٠,٠٠٠	٥٣,٢٥٧,٢٠٥	-	١٧٥,٧٨١,٢٥١	الرصيد في ٢٠٢٤/١/١
-	(٨٢,٣٦٢,٥٠٩)	٨٢,٣٦٢,٥٠٩	-	-	-	-	المحول الى ارباح مرحلة
(٨,٠٥٦,٦٠١)	-	(٥٢,٢٧٥,٣٥٠)	-	-	-	٤٤,٢١٨,٧٤٩	توزيعات الأرباح على المساهمين
٢٨,٥٦٧,٢٢٧	٢٨,٥٦٧,٢٢٧	-	-	-	-	-	صافي أرباح الفترة
٤٨٤,٩٢٠,٤٢٧	٢٨,٥٦٧,٢٢٧	١٧٣,٠٩٥,٩٩٥	١,٠٠٠,٠٠٠	٥٣,٢٥٧,٢٠٥	٤٤,٢١٨,٧٤٩	١٧٥,٧٨١,٢٥١	الرصيد في ٢٠٢٤/٣/٣١

- الإيضاحات المرفقة من صفحة رقم (١٦) إلى صفحة رقم (٢٧) متممة للقرانم المالية.

رقم الإيضاح	٢٠٢٤/٣/٣١	٢٠٢٣/٣/٣١
	جنيه مصري	جنيه مصري
التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل		
صافي الأرباح قبل الضرائب	٣٧,٥٨٠,٢٥٨	٢٧,٦٥٦,٦١٦
يتم تسويته بما يلي:		
اهلاك أصول ثابتة وغير ملموسة	٢,٢٢٧,٥٣٧	١,٦٣٣,١٧٥
أرباح رأسمالية	(٥٥٨,٦٣٥)	(٥٤,٤٥١)
فوائد دائنة	(١٣,١٦٩,٠٩٩)	(٨,٦٢٤,١٧٨)
	٢٦,٠٨٠,٠٦١	٢٠,٦١١,١٦٢
التغير في ارصدة المخزون	(٢,٥٩٤,٤٤٢)	(١,٥١٨,٢٣٨)
التغير في رصيد المدينون التجاريون و أوراق القبض	(٦,٠٧٨,٨٣٤)	(٥,٥٧٥,٩٦١)
التغير في ارصدة المدينون و المصروفات المدفوعة مقدما	(١,٧١٤,٨٧٩)	(١٩١,٨١٨)
التغير في ارصدة الدائنين و المصروفات المستحقة	٤,٢٧٨,٤٣٨	٣,٧٧٣,٠١٦
فوائد دائنة محصله	١١,٠٧٣,٧٦٧	٧,٤٨٠,٦٢٦
صافي التدفقات النقدية الناتجة من أنشطة التشغيل	٣١,٠٤٤,١١١	٢٧,٥٧٨,٨٣٧
التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار		
مدفوعات لشراء أصول ثابتة ومشروعات تحت التنفيذ	(٣٣,٨٤٤,١٨٢)	(١٩,٩٦٩,٤٣٢)
مقبوضات من الاستغناء عن أصول ثابتة	٥٥٨,٦٣٥	١٦٧,٥٢٩
اذون خزانة (استحقاق أكثر من ٣ شهور)	-	(١,٨٩١,٠٣٠)
صافي التدفقات النقدية المستخدمة في أنشطة الإستثمار	(٣٣,٢٨٥,٥٤٧)	(٢١,٦٩٢,٩٣٣)
التدفقات النقدية من أنشطة التمويل		
توزيعات الأرباح المدفوعة	-	(٤,٣٠١,٢٧٦)
صافي التدفقات النقدية المستخدمة في أنشطة التمويل	-	(٤,٣٠١,٢٧٦)
صافي التغير في النقدية وما في حكمها	(٢,٢٤١,٤٣٦)	١,٥٨٤,٦٢٨
النقدية وما في حكمها في أول الفترة	٢٤,٠٧٦,٩٩٩	١٨٥,٣٤٥,٤٨٢
النقدية وما في حكمها في آخر الفترة	٢٣,٨٥٥,٥٦٣	١٨٦,٩٣٠,١١٠

(١) تبيذة عن الشركة :

بموجب قرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم ٥٦٨ لسنة ١٩٨٥ في ١٢/٣١/١٩٨٥ تم الترخيص بتأسيس شركة مستشفى الزهراء الدولي "شركة مساهمة مصرية" في ظل احكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بشأن نظام استثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة وتعديلاته وأخرها القانون رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧ والشركة خاضعة لاحكام قانون سوق المال ولائحته التنفيذية رقم ٩٥ لسنة ١٩٩١ ، وتم قيد الشركة في ١٩٨٦/٦/٢٩ يمكنب سجل تجارى القاهرة تحت رقم ٢٤١٢٩٧ ، والشركة مفتوح لها ملف ضريبي بأمورية ضرائب مركز كبار الممولين ، وقد تحدد عمر الشركة بـ ٢٥ سنة تبدأ من تاريخ قيدها بالسجل التجارى ، وتم مد عمر الشركة لمدة أخرى تبدأ من ٢٠١١/٤/٤ ، والشركة مقيدة اسهما بالبورصة المصرية .

غرض الشركة :

إقامة مستشفى علاجي لتقديم الخدمات الصحية في التخصصات الطبية الآتية : أمراض باطنية – جراحة – أمراض نساء وولادة – أطفال – أمراض نفسية وعصبية – حميات – عظام – عيون – علاج طبيعي – وحدة أبحاث أنف وأذن وحنجرة – وحدة كلى صناعية – العناية المركزة – الأشعة – معمل الأبحاث – بنك الدم .

مجلس الإدارة :

يتكون مجلس الإدارة من تسعة أعضاء ، ومدة دورة المجلس ثلاث سنوات بدأت من ٢٠٢٤/٣/٢٢ و أصبح تشكيل مجلس الإدارة على النحو التالي :

" رئيس مجلس الإدارة "	أ.د / حازم محمد بيومي سمور
" عضو مجلس الإدارة "	أ.د / على محمد صادق صبور
" عضو مجلس الإدارة "	أ.د / احمد أنور التوزي
" عضو مجلس الإدارة "	أ.د / محمد ياسر عبد العاطي
" عضو مجلس الإدارة "	أ.د / محسن محمد محمود قطب
" عضو مجلس الإدارة "	أ.د / رانيا احمد ابراهيم
" عضو مجلس الإدارة "	أ.د / ياسر يحيى عيد الحميد
" عضو مجلس الإدارة "	أ.د / مديحة محمود خطاب
" عضو مجلس الإدارة "	أ.د / اشرف محمود إبراهيم حاتم

مركز الشركة :

مركز الشركة ومحلها القانوني في مصر الجديدة – بمدينة القاهرة – خلف مساكن شيراتون – مطار القاهرة .

تاريخ اعتماد القوائم المالية :

تم اعتماد القوائم المالية من مجلس إدارة الشركة في ١٣ / ٥ / ٢٠٢٤ .

الاحداث اللاحقة :

بتاريخ ٢٨/٤/٢٠٢٤ تم التأشير في السجل التجارى للشركة بزيادة رأس مال الشركة المصدر والمدفوع من ١٧٥,٧٨١,٢٥١ جنيه الي ٢٢٠,٠٠٠,٠٠٠ جنيه بزيادة قدرها ٤٤,٢١٨,٧٤٩ جنيه وذلك بناء على قرار الجمعية العامة غير العادية المنعقدة في ٢٢/٣/٢٠٢٤ - وهذه الزيادة مجانية وممولة من الأرباح المرجحة للشركة .

(٢) أسس إعداد القوائم المالية وأهم السياسات المحاسبية المطبقة :

تم إعداد القوائم المالية طبقا لمعايير المحاسبة المصرية الصادرة بقرار وزير الاستثمار رقم ١١٠ لسنة ٢٠١٥ وتعديلاتها الصادرة بقرار وزير الاستثمار رقم ٦٩ لسنة ٢٠١٩ والتي تم نشرها بالوقائع المصرية بعدد رقم ٨١ تابع الصادرة في ٧/٤/٢٠١٩ وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية السارية .

(١-٢) أسس القياس :

أعدت القوائم المالية على أساس التكلفة التاريخية إلا البنود التي يتم قياسها على أساس القيمة العادلة.

(٢-٢) قياس القيمة العادلة :

- أعدت القوائم المالية على أساس التكلفة التاريخية فيما عدا عدد من سياسات الشركة المحاسبية والإيضاحات التي تتطلب قياس القيمة العادلة لبعض الأصول والالتزامات المالية وغير المالية .
- لدى الشركة إطار رقابة ثابت فيما يتعلق بقياس القيم العادلة . يشمل ذلك إدارة المستشفى التي تتحمل المسؤولية الشاملة عن الإشراف على جميع قياسات القيمة العادلة الهامة ، بما في ذلك للمستوي الثالث لتحديد القيم العادلة ، واعداد تقارير مباشرة إلى المدير المالي .
- وبصفه مستمره تراجع إدارة المستشفى المدخلات الهامة والتسويات الناتجة عن التقييم . و في حالة إذا تم استخدام معلومات من أطراف خارجية ، مثل اسعار السماسره أو خدمات التسعير ، لقياس القيم العادلة ، تقوم إدارة المستشفى بتقييم الأدلة التي تم الحصول عليها من الأطراف الخارجية للتأكد بأن هذه التقييمات تلبى متطلبات معايير المحاسبة المصرية ، بما في ذلك تحديد المستوي الصنف في التسلسل الهرمي للقيمة العادلة الذي ينبغي تصنيفه فيه .
- يتم إبلاغ لجنة المراجعة بالشركة بقيمة الانحرافات عن التقييم العادل للبيد .
- عند قياس القيمة العادلة للأصل أو الالتزام : تستخدم الشركة بيانات السوق القابلة للتحديد قدر الامكان . يتم تصنيف القيم العادلة الي مستويات مختلفة في التسلسل الهرمي للقيمة العادلة بناء على المدخلات المستخدمة في أساليب التقييم على النحو التالي .

المستوي الأول	الاسعار المعلنة (غير المعدلة) في الاسواق النشطة لأصول أو التزامات مماثلة
المستوي الثاني	مصادر بيانات اخرى من غير المدرجة في المستوي الاول و المحددة للأصل أو الالتزام ، إما مباشرة (أي كأسعار) أو بشكل غير مباشر (أي مشتقة من الاسعار) .
المستوي الثالث	مصادر بيانات اخرى للأصل أو الالتزام لا تستند إلى بيانات السوق المحدد

- إذا كانت البيانات والمصادر المستخدمة لقياس القيمة العادلة لأصل ما أو التزام يقع في مستويات مختلفة عن التسلسل الهرمي السابق للقيمة العادلة ، فسيتم تصنيف قياس القيمة العادلة بالكامل في نفس المستوي من التسلسل الهرمي للقيمة العادلة باعتباره أدنى مستوي للقياس .

- تسجل الشركة قيمة التحويلات بين مستويات التسلسل الهرمي للقيمة العادلة في نهاية الفتره المالية التي حدث خلالها التغيير .

(٣-٢) عملة التعامل وعملة العرض :

تم عرض القوائم المالية بالجنيه المصري والذي يمثل عملة التعامل للشركة .

(٤-٢) استخدام التقديرات والحكم الشخصي :

يتطلب اعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية قيام الإدارة بعمل تقديرات وافتراضات قد تؤثر على تطبيق السياسات وقيم الأصول والالتزامات والإيرادات والمصروفات ، وقد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات ، وتعتمد هذه التقديرات والافتراضات المتعلقة بها على الخبرة التاريخية وعوامل أخرى متنوعة تراها إدارة الشركة معقولة في ظل الظروف والأحداث الجارية ، حيث يتم بناء عليها تحديد القيم الدفترية للأصول والالتزامات ، وقد تختلف النتائج الفعلية عن هذه التقديرات .

هنا ويتم مراجعة التقديرات والافتراضات بصفه مستمره ويتم الإغتراف بأي فروق في التقديرات المحاسبية في الفترة التي تم فيها تغيير تلك التقديرات ، وإذا كانت هذه الفروق تؤثر على الفترة التي تم فيها التغيير والفتترات المستقبلية عندئذ تدرج هذه الفروق في الفترة التي تم فيها التغيير والفتترات المستقبلية ، وفيما يلي أهم البنود المستخدم فيها هذه التقديرات والحكم الشخصي :

- تقييم الأدوات المالية .
- اثبات الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة .
- الإلتزامات المحتملة والمخصصات .

(٥-٢) ترجمة المعاملات بالعملة الأجنبية :

تمسك الشركة حساباتها بالجنيه المصري ، ويتم إثبات المعاملات بالعملة الأجنبية بالجنيه المصري وذلك طبقاً لأسعار الصرف السارية وقت التعامل - وفي تاريخ المركز المالي :

- تترجم البنود ذات الطبيعة النقدية بعملة اجنبية باستخدام سعر الاقفال المعلن في تاريخ المركز المالي ، ويتم الاعتراف بفروق العملة الناتجة ضمن الارباح او الخسائر (قائمة الدخل) .

- تترجم البنود ذات الطبيعة غير النقدية والتي سجلت قيمتها بالتكلفة التاريخية بعملة اجنبية باستخدام سعر الصرف في تاريخ المعاملة ، حيث ان استخدام سعر الصرف السائد في تاريخ المعاملة في ترجمة البنود بالعملة الاجنبية ذات الطبيعة غير النقدية والتي يتم قياسها بالتكلفة التاريخية يعنى ترجمة المعاملات التي نشأت عنها ارضدة هذه البنود طبقاً لأسعار الصرف التاريخية التي كانت سائدة في تاريخ اجراء تلك المعاملات ، ومن ثم لا ينشأ فروق عمله عن ترجمة هذه البنود كما لو كانت الشركة لا تقوم باعادة ترجمتها في نهاية كل فترة من الفترات المالية اللاحقة لتاريخ الاعتراف الاولي بها .

- تترجم البنود ذات الطبيعة غير النقدية والتي سجلت قيمتها بالقيمة العادلة بالعملة الاجنبية باستخدام أسعار الصرف التي كانت سارية وقت تحديد القيمة العادلة .

(٦-٢) الأصول الثابتة وإهلاكاتها :

تثبت الأصول الثابتة بالتكلفة التاريخية وهي تتكون من سعر شراء والتكلفة المباشرة المتعلقة به ، ويتم الاعتراف بها عندما يكون الاصل متاح للأستخدام وفي حالة ومكثنة يصبح عليها قادر على التشغيل ، ويتم اهلاك الأصول الثابتة القابلة للاهلاك على أساس القسط الثابت ، وذلك على مدار العمر الانتاجي المقدر لكل نوع من انواع الأصول . ويتم ادراجها بالقوائم المالية بعد خصم مجمع الاهلاك ومجمع الاضمحلال في قيم الأصول - إن وجد ، هذا ويتم بصفة دورية مراجعة المتبقى من العمر الانتاجي المقدر للأصول الثابتة مرة على الاقل سنوياً ، واذا اختلف المتبقى من العمر الانتاجي المقدر بشكل جوهري عن التقدير الاساسي فإن صافي القيمة الدفترية يتم اهلاكها على مدار العمر المتبقى بعد تعديله - وفيما يلي بيان بالاعمار الانتاجية المقدره لكل بند من بنود الأصول الثابتة وذلك لغرض حساب الاهلاك .

عدد السنوات	البند
	● مباني وإنشاءات ومرافق :
٥٠	- مباني
١٠	- مصاعد
٨	- شبكة تليفونات
٨	- إنذار حريق
	● أجهزة ومعدات :
١٠	- أجهزة ومعدات طبية
٨	- أجهزة ومعدات كهربائية
٨	- آلات ومعدات ميكانيكية
٨	● حاسبات آليّة
٤	● وسائل نقل وانتقال
	● أثاث ومعدات مكتبي :
١٧	- أثاث
١٠	- تجهيزات وديكورات
٣	● تركيبات وتجهيزات

- يتم تحميل قائمة الدخل بكامل إهلاكات الأصول الثابتة خلال العام .

- يتم الاعتراف بتكلفة إهلاك احد مكونات الاصل ضمن تكلفة الاصل بعد إستبعاد تكلفة ذلك المكون عند تكبد الشركة لتلك التكلفة وذلك إذا ما كان من المحتمل تدفق منافع اقتصادية مستقبلية للشركة نتيجة هذا الإهلاك بشرط إمكانية قياس تكلفته بدرجة عالية من الدقة . كما يتم رسمة النفقات اللاحقة التي تؤدي إلى تدفق المزايا المستقبلية للأصل ويمكن قياس تكلفتها بدقة .

(٧-٢) الإنخفاض في قيمة الأصول :-

- يتم دراسة القيمة الدفترية للأصول المملوكة للشركة في تاريخ المركز المالي (عدا المخزون والأصول الضريبية المؤجلة) لتحديد ما إذا كان هناك أي مؤشرات تدل على إنخفاض القيمة القابلة للاسترداد لهذه الأصول عن قيمتها الدفترية ويتم تخفيض قيمه هذه الأصول إلى قيمتها القابلة للاسترداد .
- يتم إثبات خسائر الإنخفاض في قيمة الأصول في حالة زيادة القيمة الدفترية للأصل أو وحدته المولدة للنقد عن قيمته الإستردادية بقائمة الدخل ، ويتم حساب مصروف الأهلاك السنوي للأصول الثابتة عن السنوات التالية على أساس القيمة المعدلة .
- تقوم إدارة الشركة بشكل دوري في تاريخ أعداد القوائم المالية بتقييم مدى وجود أي مؤشرات تدل على حدوث انخفاض في قيمة الخسائر السابق الاعتراف بها والتي نشأت عن تخفيض القيمة الدفترية للأصول في الفترات السابقة ، وفي حالة وجود مثل تلك المؤشرات يعاد تقدير قيمة الانخفاض ويتم عكس قيمة الإنخفاض السابق تسجيله في الفترات السابقة بحيث لا تزيد القيمة الدفترية لهذه الأصول عن صافي قيمتها الدفترية الأصلية التي كانت ستناثر بالأهلاك إذا لم يتم تخفيض قيمتها .

(٨-٢) مشروعات تحت التنفيذ :

- يتم قيد المبالغ التي يتم إنفاقها على إنشاء أو اقتناء الأصول الثابتة ضمن بند مشروعات تحت التنفيذ بقائمة المركز المالي ، وعندما يصبح الأصل الثابت مؤهلاً للاستخدام يتم إضافة قيمته على حساب الأصول الثابتة على أن يبدأ أهلاك تكلفة الأصل اعتباراً من ذلك التاريخ ، ويتم تقييم المشروعات تحت التنفيذ في تاريخ القوائم المالية بالتكلفة ناقص الأضعحال في القيمة في حالة حدوث انخفاض في قيمة المشروعات (إيضاح ٧-٢) .

(٩-٢) الأصول غير الملموسة :

- يتم اثبات الأصول غير الملموسة بالتكلفة مخصصاً منها أي خسائر أضعحال في قيمتها (إيضاح ٧-٢) ، هذا وتقوم الشركة بتقييم الأصول غير الملموسة الخاصة بها في تاريخ القوائم المالية ، وفي حالة أضعحال القيمة القابلة للاسترداد عن قيمته الدفترية يتم تخفيض القيمة الدفترية بقيمة خسائر الأضعحال وتحمله على قائمة الدخل .
- ويتم استهلاك تكلفة برامج الحاسب الآلي المعترف بها كأصول غير ملموسة على مدار الفترة المتوقع الاستفادة منها وهي عشر سنوات .

(١٠-٢) المخزون :

- تقاس قيمة المخزون على أساس التكلفة أو صافي القيمة الإستردادية أيهما أقل ، وتتضمن تكلفة المخزون كافة تكاليف الشراء التي تتحملها الشركة للوصول بالمخزون إلى حالته الراهنه ، وتتمثل صافي القيمة الإستردادية في مبلغ النقدية أو ما في حكمها الذي يمكن الحصول عليه في الوقت الحالي من خلال النشاط العادي مخصصاً منه التكلفة المقدرة للأستكمال بالإضافة إلى المصروفات البيعية التي تنطليها عملية اتمام البيع . ويتم تحديد تكلفة المنصرف من المخزون وفقاً لطريقة الوارد أولاً بصرف أولاً .

(١١-٢) الأصول المالية :

الاعتراف والقياس الاولي:

- تقوم الشركة بالاعتراف الاولي بالأصل المالي في قائمة المركز المالي عندما تصبح الشركة طرفاً في الاحكام التعاقدية للأصل المالي ، يتم القياس الاولي للمبالغ المستحقة علي الأصول المالية والتي تتمثل في المدينين التجاريين والمدينون (فيما عدا المصروفات المدفوعة مقدماً) و النقدية بالصندوق والبنوك بنسعر المعامله ، اما بالنسبه لباقي الأصول الماليه عدا تلك التي يتم قياسها لاحقاً بالقيمة العادله من خلال الأرباح والخسائر فيتم قياس اقترناء الأصل المالي بالقيمة العادله مخصصاً منها التكاليف الاخرى المرتبطة مباشرة بتنفيذ المعاملة .
- تقوم المنشأ بالاعتراف بشراء الأصول المالية أو بيعها بالمحاسبة علي اساس تاريخ المتاجرة و يتم تطبيق الطريقة نفسها علي كافة عمليات بيع و شراء الأصول المالية .

القياس اللاحق :

- تقوم الشركة بقياس الأصول المالية لاحقاً بالتكلفة المستهلكة حيث ان الشركة تحتفظ بالأصول المالية لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية فقط حيث تنشأ التدفقات النقدية في تواريخ محددة .

الاستبعاد :

- تقوم المنشأة باستبعاد الأصل المالي عندما ينتهي الحق التعاقدية في الحصول علي تدفقات نقدية من الأصل المالي او تقوم المنشأة بتحويل الأصل المالي ويكون التحويل مؤهلاً للاستبعاد من الدفاتر.

- تتمثل ارباح (خسائر) استبعاد الأصل المالي في الفرق بين القيمة الدفترية في تاريخ الاستبعاد و المتحصلات الناتجة من استبعاد الأصل المالي.

اضمحلال الأصول المالية :

- تقوم الشركة في نهاية كل فترة مالية بقياس خسائر الاضمحلال للادوات المالية بمبلغ مساو للخسائر الائتمانية المتوقعه علي مدار عمر الاداء مثل (المدينين التجاريين أو مبالغ الايجار مستحق التحصيل او من اصل عقد مع عميل) باستخدام المدخل المبسط بترجيح مبلغ الخسائر الائتمانية عن طريق تقييم نطاق من النتائج الممكنة و القيمة الزمنية للنقود و المعلومات المعقولة و المؤيدة التي تكون متاحة لها في تاريخ التقرير بشأن احداث سابقة و ظروف حالية و توقعات بشأن الظروف الاقتصادية المستقبلية و يتم تحميل الخسائر الناتجة عن اضمحلال القيمة في حالة وجود أدلة موضوعية لاضمحلال القيمة نتيجة لوقوع حدث او لهذه الاحداث اثر يمكن تقييمه بصورة يعتمد عليها علي التدفقات المالية المتوقعه من الأصل المالي او مجموعته الأصول.

- تقوم المنشأة بإثبات قيمة الخسائر الائتمانية او (عكس الخسائر) و الذي يكون مطلوباً لتعديل خسارة الاضمحلال في تاريخ التقرير الي المبلغ الذي يجب ان يتم الاعتراف به و ذلك علي انه مكسب او خسائر الاضمحلال.

تأثير تطبيق المعايير الجديدة على القوائم المالية :

- الجدول التالي يبين البنود التي حدثت عليها تعديلات

(١٢-٢) النقدية وما في حكمها :

لاعرض اعداد قائمة التدفقات النقدية تتضمن النقدية وما في حكمها رصيد النقدية بالصندوق و البنوك وبنوك سحب على المكشوف التي يستحق سدادها عند الطلب والتي تعد جزءاً لا يتجزأ من إدارة النقدية بالشركة و الودائع تحت الطلب و الاستثمارات قصيرة الاجل و عالية السيولة التي يمكن تحويلها بسهولة الي مبالغ نقدية محددة و إمكانية تعرضها لمخاطر التغيير في قيمتها ضئيل ، و يكون تاريخ استحقاق الاستثمار قصير الاجل خلال ثلاثة اشهر أو اقل من تاريخ الأقتناء .

(١٣-٢) المخصصات :

يتم الاعتراف بالمخصصات عند وجود التزام حال قانوني أو حكومي مستدل عليه من الظروف المحيطة نتيجة لحدث في الماضي، يكون من المتوقع أن يترتب عليه تدفق خارج للموارد الاقتصادية - ويتم استخدامها لسداد ذلك الإلتزام ، ويمكن عمل تقدير مؤثوق به لمبلغ الإلتزام - هذا ويتم مراجعة المخصصات في تاريخ المركز المالي و تعديلها (عند الضرورة) لاطهار أفضل تقدير حالي .

(١٤-٢) الإلتزامات المالية :

الاعتراف والقياس الاولي :

- تقوم الشركة بالاعتراف الاولي بالالتزام المالي في قائمة المركز المالي عندما تصبح الشركة طرفاً في الاحكام التعاقدية للالتزام المالي.

- يتم القياس الاولي لاقتناء التزام مالي بالقيمة العادلة بالاضافة الي التكاليف الاخرى المرتبطة مباشرة بتنفيذ المعاملة الا اذا تم تصنيف الإلتزام بالقيمة العادلة من خلال الارباح و الخسائر.

القياس اللاحق :

- تقوم الشركة بقياس التزاماتها المالية لاحقاً بالتكلفة المستهلكة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية .

الاستبعاد :

- تقوم الشركة باستبعاد الإلتزام المالي فقط عندما يتم تسويته أي عندما يتم سداد الإلتزام المحدد او إلغائه او انقضاؤه.

- تقوم الشركة بالاعتراف بالفرق بين القيمة الدفترية للإلتزام المالي أو جزء من الإلتزام المالي الذي تم تسويته و المقابل المدفوع بما في ذلك اي اصول غير نقدية يتم تحويلها او التزامات يتم تحملها ضمن قائمة الدخل .

(١٥-٢) المقاصة بين اصل والتزام مالي:

تتم المقاصة بين اصل مالي و التزام مالي وعرض صافي المقاصة في قائمة المركز المالي عندما تمتلك الشركة الحق القانوني القابل للنفذ لاجراء المقاصة بين المبالغ المعترف بها ويكون لسدي الشركة النية إما لاجراء التسوية علي اساس صافي المبالغ اوتحقيق الاصل وتسوية الالتزام في ان واجد.

(١٦-٢) الدائنون التجاريون والمصرفوات المستحقة :

يتم اثبات ارصدة الدائنون التجاريون والمصرفوات المستحقة والتي لا تتضمن فوائد بالقيمة الاسمية ، كما يتم الاعتراف بالالتزامات (المستحقات) التي لا تتضمن فوائد بالقيمة المتوقع سدادها وذلك مقابل البضائع التي تم استلامها او الخدمات التي تم الاستفادة منها .

(١٧-٢) توزيعات الأرباح:

يتم تسجيل توزيعات الأرباح كالتزامات في السنة المالية التي يتم فيها الاعلان عنها ، ويتم صرف توزيعات الأرباح على مساهمين الشركة عن طريق شركة مصر للمقاصة للايداع والحفظ المركزي .

(١٨-٢) تكلفة الاقتراض :

- يتم اثبات تكلفة الاقتراض أو التسهيلات كمصرفوف وفقا لاساس الاستحقاق، اما بالنسبة لتكاليف الاقتراض والمتعلقة مباشرة باقتناء أو انشاء اصول ثابتة تكون مؤهلة للرسملة فيتم زملتها على الاصول المتعلقة بها حتى تاريخ تأهيل هذه الاصول للاستخدام ، هذا ويتم التوقف عن الرسملة عندما يتم الانتهاء من كل الانشطة الجوهرية اللازمة لاعداد الاصول الثابتة المؤهلة للاستخدام في الغرض الذي انشئت من اجله - هذا ويتم الاعتراف بالقروض ذات الفائدة مبدئياً بالقيمة العادلة مطروحا منها تكلفة المعاملة ، وبعد الاعتراف المبدئي يتم ادراج القروض ذات الفائدة بالتكلفة المستهلكة مع ادراج اى فروق بين التكلفة والقيمة الاستردادية في قائمة الدخل خلال فترة الاقتراض على اساس سعر الفائدة الفعلي .
- لم تتحمل الشركة ايه فوائد خلال الفترة .

(١٩-٢) الاعتراف بالإيراد :

- تقوم الشركة عند نشأة العقد بتقييم السلع أو الخدمات المتعهد بها في العقد مع العميل لتحديد كل تعهد بتحويل أي مما يلي إلى العميل على أنه التزام أداء؛ ١- سلعة أو خدمة (أو حزمة سلع أو خدمات) مميزة بذاتها، ٢- سلسلة من السلع أو الخدمات المميزة بذاتها ومتماثلة بشكل كبير ويتم تحويلها إلى ذات العميل بنفس النمط وبناء عليه فقد حددت الشركة التزامات ادائها للعملاء علي انها تقديم الخدمة الطبية للمرضي ..
- للاعتراف بالإيراد من عقد مع عميل من خلال الوفاء بالتزامات الأداء، تقوم الشركة بتقييم مدى تحويل السلعة أو الخدمة المتعهد بها للعميل، ويعد الأصل بأنه قد تم تحويله عند حصول العميل للسيطرة على ذلك الأصل.
- توفى الشركة بالتزامات الأداء عند نقطة من الزمن .
- لتحديد تلك النقطة الزمنية، مع الأخذ في الاعتبار جميع متطلبات تحويل السيطرة والتي تشمل: حق الشركة في تحصيل مقابل الأصل، و مدى التزام العميل بسداد مقابل الأصل، و حقه في الحصول على مايقارب جميع المنافع الاقتصادية المتبقية منه في المقابل، وكذلك القدرة على توجيه استخدام الأصل ، أو تقييد وصول المنشآت الأخرى للأصل .
- تأخذ الشركة في الاعتبار عند تحديد سعر المعاملة شروط العقد والممارسات التجارية المعتادة لتحديد المقابل المتوقع تحصيله مقابل تحويل السلع أو الخدمات إلى العميل باستثناء المبالغ التي تحصل نيابة عن أطراف ثالثة، لا يتضمن المقابل المتعهد به في العقد مبالغ متغير.
- حددت الشركة ان العقود مع العملاء لا تشمل مكون تمويلي هام حيث ان لا يوجد فرق بين المقابل المتعهد به وسعر البيع النقدي للسلع والخدمات المتعهد بها كما ان الفتره الزمنية بين قيام الشركة بتحويل الخدمات المتعهد بها الي العميل وسداد العميل مقابل السلع والخدمات قصيره نسبيا .

يتم الاعتراف بالإيرادات الأخرى على النحو التالي :

- إيرادات الكافيتريا بموجب الفواتير الصادرة عن تقديم المشروبات.
- إيرادات الأيجار يتمثل في قيمة الأيجار المستحق للشركة عن تأجير أماكن للغير بمقر المستشفى المملوك لها .

(٢٠-٢) تكلفة المبيعات والمصروفات العمومية :

تعترف الشركة بالتكاليف المتكبدة للوفاء بعقد مع عميل كأصل عندما تتعلق تلك التكاليف بشكل مباشر بعقد حالي أو بعقد متوقع يمكن تمييزه، وستؤدي إلى تحسين أو توليد موارد للشركة، ومن الموقع استرداد تلك التكاليف، وبخلاف ذلك يتم الاعتراف بالتكاليف كمصروف ضمن قائمة الدخل .

تعترف الشركة بالتكاليف التالية علي أنها مصروفات عند تكبدها :-

- ١- المصروفات العمومية والأدارية .
- ٢- تكاليف الفاقد من المواد أو العمالة أو الموارد الأخرى لتنفيذ العقد ولم تنعكس في سعر العقد .
- ٣- التكاليف التي تتعلق بالتزامات أداء ثم الوفاء بها كلياً أو جزئياً
- ٤- التكاليف التي تكون الشركة غير قادرة علي تمييز ما إذا كانت تتعلق بالتزامات أداء تم أو لم يتم .

(٢١-٢) الضريبة الدخلية والمؤجلة :

تتضمن ضريبة الدخل على أرباح أو خسائر الفترة كل من ضريبة الدخل والضريبة المؤجلة ، ويتم إثباتها بقائمة الدخل باستثناء ضريبة دخل الفترة المتعلقة بتعدد حقوق الملكية والتي يتم إثباتها مباشرة ضمن قائمة الدخل الشامل - هذا ويتم إثبات ضريبة دخل الفترة على صافي الربح الخاضع للضريبة باستخدام سعر الضريبة الساري في تاريخ القوائم المالية ، ويتم الاعتراف بالضريبة المؤجلة والناشئة عن وجود بعض الفروق المؤقتة بسبب اختلاف الفترة الزمنية التي يتم فيها الاعتراف بقيمة الأصول والإلتزامات بين كل من الأسس الضريبية المطبقة وبين الأسس المحاسبية التي يتم إعداد القوائم المالية طبقاً لها ، وتحدد قيمة الضريبة المؤجلة طبقاً للطريقة المستخدمة والتي يتم على أساسها تسوية القيمة الحالية للأصول والإلتزامات ، ويؤخذ في الاعتبار الضريبة المؤجلة كأصل للشركة عند وجود احتمال قوي لاستخدام هذا الأصل لتخفيض الأرباح الضريبية المستحقة على الشركة عن السنوات المستقبلية ، ويتم تخفيض قيمة الضريبة المؤجلة المدرجة كأصل لدى الشركة بقيمة الجزء الذي لا يحقق منفعة ضريبية متوقعة خلال السنوات التالية .

(٢٢-٢) الشركات التابعة والشقيقة :

الشركات التابعة :

هي الشركات التي تمتلك الشركة فيها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة القدرة على التحكم في سياساتها المالية والتشغيلية ، وعادة يكون للشركة حصة ملكية تزيد عن نصف حقوق التصويت ويؤخذ في الاعتبار وجود تأثير وحقوق التصويت المستقبلية التي يمكن ممارستها أو تحويلها في الوقت الحالي عند تقييم ما إذا كان للشركة القدرة على السيطرة على الشركة ولا يوجد شركات تابعة للشركة .

الشركات الشقيقة :

هي الشركات التي تمتلك الشركة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة نفوذاً مؤثراً عليها ولكن لا يصل إلى حد السيطرة ، وعادة يكون للشركة حصة ملكية من ٢٠% إلى ٥٠% من حقوق التصويت ، هذا ولا توجد شركات تابعة أو شقيقة للشركة كما ان الشركة لا تعد شركة تابعة لشركة أخرى .

(٢٣-٢) الاستثمارات :

(١-٢٣-٢) الإستثمارات في أوعية إدارية :

هي إستثمارات تدر عائد محدد وتستحق الإسترداد بعد أكثر من عام.

(٢-٢٣-٢) استثمارات في شركات تابعة :

تثبت الاستثمارات في الشركات التابعة بالتكلفة عند الاستحواذ وفي حالة حدوث انخفاض في قيمة تلك الاستثمارات عن القيمة الدفترية لها ، يتم تعديل القيمة الدفترية بقيمة هذا الانخفاض وينرج بقائمة الدخل وذلك لكل استثمار على حدة .

(٣-٢٣-٢) استثمارات متاحة للبيع :

تثبت الاستثمارات المتاحة للبيع بصفة عامة بالقيمة العادلة ، ويتم إثبات اثر التغير في القيمة العادلة سواء ربح أو خسارة ضمن قائمة الدخل الشامل ، هذا ويتم إثبات الاستثمارات غير المدرجة ببورصة الأوراق المالية بطريقة يعتمد عليها .

(٢٤-٢) المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة :

تتم المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة سواء كانت تلك الشركات تابعة اى تمتلك الشركة منها بطريقة مباشرة او غير مباشرة القدرة على التحكم في سياسها المالية والتشغيلية او شركات شقيقة تملك الشركة منها بطريقة مباشرة او غير مباشرة نفوذ لا يصل لحد السيطرة وعادة تكون الملكية فيها تتراوح بين ٢٠% الى ٥٠% بشروط معادلة لتلك السائدة في المعاملات الحرة - وخلال الفترة لا توجد معاملات مع الأطراف ذوى العلاقة .

(٢٥-٢) نظام معاشات العاملين :

تساهم الشركة في نظام التأمينات الاجتماعية لصالح العاملين بها طبقاً لقانون التأمينات الاجتماعية رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ وتعديلاته والمستبدل بالقانون رقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩ ، والذي بدء العمل به فعلياً بدياى من يناير ٢٠٢١ ، وتحمل الشركة هذه المساهمة على قائمة الدخل طبقاً لأساس الاستحقاق ويقتصر التزام الشركة على قيمة تلك المساهمة .

(٢٦-٢) الاحتياطي القانوني :

طبقاً للنظام الأساسي للشركة فإنه يتم إستقطاع ١٠% من صافي الأرباح للاحتياطي القانوني ، وعليها أن تتوقف عن هذا الإستقطاع عندما يبلغ الاحتياطي القانوني ٥٠% من رأس المال المصدر ، وهذا الاحتياطي غير قابل للتوزيع إلا في الحالات التي نص عليها القانون ، ومتى نقص الاحتياطي تعين العودة إلى الاقتطاع .

(٢٧-٢) التغيير في السياسات المحاسبية والأخطاء :

(٢٧-٢-١) التغييرات في السياسات المحاسبية :

- تقوم الشركة بتغيير السياسة المحاسبية في حالة طلب أى معيار أو تفسير لهذا التغيير على أن يؤدي هذا التغيير إلى قوائم مالية تقدم معلومات موثوق بها و أكثر مناسبة عن تأثير المعاملات والأحداث الأخرى على المركز المالي أو الأداء المالي أو التدفقات النقدية للشركة .

- تقوم الشركة بالمحاسبة عن أى تغيير في السياسة المحاسبية بنشأ نتيجة التطبيق الأولى لأى معيار أو تفسير طبقاً للأحكام الانتقالية المحددة إن وجدت في هذا المعيار أو ذلك التفسير ، وعندئذ لا يتضمن أحكام انتقالية محددة تطبيق على هذا التغيير أو عندما تقوم الشركة بتغيير سياسة محاسبية طوعية يكون من الضروري أن تقوم بتطبيق التغيير بأثر رجعي ، على أن تقوم الشركة بتسوية رصيد أول المدة لأى بند من بنود حقوق الملكية قد تأثر بذلك ، وذلك عن أقرب مدة سابقة يتم عرضها ، وكذلك مبالغ المقارنة الأخرى المفصح عنها عن كل فترة سابقة يتم عرضها كما لو كانت السياسة المحاسبية يتم تطبيقها بصفة مستمرة ، إلا في حالة تعذر تحديد التأثيرات الخاصة بالفترة أو تعذر تحديد التأثير المتجمع للتغيير ، وتقوم الشركة أيضاً بعمل تسوية لمطابقة رصيد أول المدة الخاص بكل بند من بنود حقوق الملكية قد تأثر عن هذا الفترة .

(٢٧-٢-٢) الأخطاء :

- قد تنشأ الأخطاء في الاعتراف بينود القوائم المالية أو في عرضها أو الإقصاح عنها ، ويتم تصحيح أخطاء الفترة الحالية المتوقعة التي يتم اكتشافها في هذه الفترة قبل اعتماد إصدار القوائم المالية ، إلا أن الأخطاء الهامة قد لا تكتشف أحياناً حتى الفترة التالية ، وعند اكتشافها يتم تصحيح أخطاء الفترات السابقة ضمن معلومات المقارنة من خلال إعادة إثبات مبالغ المقارنة عن الفترة أو الفترات السابقة المعروضة التي حدث بها الخطأ ، أو إذا كان الخطأ حدث قبل أقرب فترة سابقة معروضة يتم تعديل الأرصدة الافتتاحية للأصول و الإلتزامات وحقوق الملكية .

- يتم تصحيح أخطاء الفترة السابقة بإعادة الإثبات بأثر رجعي ، وفي حالة تعذر تحديد تأثير الأخطاء المحددة للفترة على معلومات المقارنة لمدة أو لمدد سابقة يتم عرضها ، تقوم الشركة بإعادة إثبات أرصدة أول المدة للأصول و الإلتزامات و حقوق الملكية عن أقرب فترة يمكن فيها إجراء إعادة الإثبات بأثر رجعي وفي حالة تعذر تحديد التأثير التراكمي للخطأ في بداية الفترة الحالية على جميع الفترات السابقة ، تقوم الشركة بإعادة إثبات معلومات المقارنة لتصحيح الخطأ بأثر لاحق في أقرب تاريخ ممكن .

(٢٨-٢) قائمة التدفقات النقدية :

يتم اعداد قائمة التدفقات النقدية وفقاً للطريقة غير المباشرة الوارده بمعيار المحاسبة المصرى رقم (٤) .

(٤) مشروعات تحت التنفيذ :

يتمثل هذا البند فيما يلي

٢٠٢٣/١٢/٣١	٢٠٢٤/٣/٣١	
جنيه مصري	جنيه مصري	
١,٥٨٤,٠٠٠	١,٥٨٤,٠٠٠	دفعة لإستشارى التصميم المعمارى والإنشائى والإلكتروميكانيكال لفرع التجمع الخامس
٩٦,٥٢٠,٢١٤	١١٧,٦٠٤,٦٠٠	دفعة لأعمال انشاءات لفرع التجمع الخامس
٢,٥٤٠,٠٠٠	٢,٠٤٠,٠٠٠	دفعات لأعمال الدور الرابع والسطح
٣,٥٢٤,٠٨٠	٣,٥٢٤,٠٨٠	رسوم زيادة النسبة البنائية للفرع الجديد من ٣٠% الى ٤٠%
٢,٠٥٥,٩٠١	٣,٢٢٨,٥٣٦	دفعات لأعمال بدور النساء
١٤٧,٣٨٢	٢٨,٨٦٢	مخزون اصول ثابتته (*)
١٠٥,٨٧١,٥٧٧	١٢٨,٠١٠,٠٧٨	

و يتمثل هذا البند فيما يلي

(*) يتمثل البند في قيمة أصول ثابتة تحت التأهيل في تاريخ المركز المالي.

و فيما يلي بيان الحركة التي تمت على البند خلال الفترة :

٢٠٢٣/١٢/٣١	٢٠٢٤/٣/٣١	
جنيه مصري	جنيه مصري	
٤٢,٢٣٢,٣٢٢	١٠٥,٨٧١,٥٧٧	رصيد بداية العام
٦٧,٨٨٠,١٢٦	٢٢,١٦٧,٣٦٣	الاضافات خلال الفترة / العام
(٤,٢٤٠,٨٧١)	(٢٨,٨٦٢)	المحول ال اصول الثابتة خلال الفترة / العام
١٠٥,٨٧١,٥٧٧	١٢٨,٠١٠,٠٧٨	

(٥) أصول غير ملموسة (بالصافي) :

تتمثل الأصول غير الملموسة في قيمة برامج حاسبات الية ، وفيما يلي بيان الاضافات والاستهلاكات التي تمت على البند خلال الفترة / العام :

٢٠٢٣/١٢/٣١	٢٠٢٤/٣/٣١	
جنيه مصري	جنيه مصري	
١,١١٧,٩٦٥	١,١١٧,٩٦٥	تكلفة الاصول اول العام
-	-	الاضافات خلال الفترة / العام
١,١١٧,٩٦٥	١,١١٧,٩٦٥	تكلفة الاصول في آخر الفترة / العام
٣٦٢,٠٦٤	٤٥١,٨٤٨	مجمع الاستهلاك في اول الفترة / العام
٨٩,٧٨٤	٢٣,١٠٦	إستهلاك الفترة / العام
٤٥١,٨٤٨	٤٧٤,٩٥٤	مجمع الاستهلاك في اخر الفترة / العام
٦٦٦,١١٧	٦٤٣,٠١١	القيمة الدفترية في اخر الفترة / العام

(٦) المخزون :

يتمثل هذا البند فيما يلي :

٢٠٢٣/١٢/٣١	٢٠٢٤/٣/٣١	
جنيه مصري	جنيه مصري	
٢١,٤٣٢,٣٢٨	٢٣,٥٧٨,٨٥٧	ادوية وعقاقير ومستلزمات طبية
٤,٩٣٨,١٩٨	٥,٢٨٦,١١١	قطع غيار ومواد ومهمات غير طبية
<u>٢٦,٣٧٠,٥٢٦</u>	<u>٢٨,٨٦٤,٩٦٨</u>	

(٧) المدينون التجاريون وأوراق القبض (بالصافي) :

يتمثل هذا البند فيما يلي :

٢٠٢٣/١٢/٣١	٢٠٢٤/٣/٣١	
جنيه مصري	جنيه مصري	
٧٣,٥٣٩,٢٦٥	٧٩,٧٤٠,٤٧٩	المدينون التجاريون
٩٦٩,٧٩٠	٨٤٧,٤١٠	إيرادات المرضى المقيمين
-	-	أوراق القبض
(٧,٤٦٧,٤٢١)	(٧,٤٦٧,٤٢١)	إنخفاض في ارصدة العملاء
<u>٦٧,٠٧١,٦٣٤</u>	<u>٧٣,١٢٠,٤٦٨</u>	

(٨) مدينون ومضروقات مدفوعة مقدما (بالصافي) :

يتمثل هذا البند فيما يلي :

٢٠٢٣/١٢/٣١	٢٠٢٤/٣/٣١	
جنيه مصري	جنيه مصري	
٦٠٦,٠٩٨	٦٠٦,٠٩٨	تأمينات لدى الغير
١٥١,٦٧٤	٤٦٠,٣٠٩	عهد وسلف عاملين
٢٣٩,٦٢٣	١,١٩٨,٩٦٤	موردين دفعات مقدمة
٥١٤,٠٦٩	٩٥١,١٩٧	مضروقات مدفوعة مقدما
-	٩,٧٧٧	ارصدة مدينة اخري
(٧٥,٣٩٥)	(٧٥,٣٩٥)	إنخفاض في المدينون
<u>١,٤٣٦,٠٦٩</u>	<u>٣,١٥٠,٩٤٨</u>	

(٩) أصول مالية بالتكلفة المستهلكة - اذون خزانة :
يتمثل هذا البند فيما يلي :

٢٠٢٣/١٢/٣١	٢٠٢٤/٣/٣١	
جنيه مصري	جنيه مصري	
١٠٥,٠٠٠,٠٠٠	٨٥,٠٠٠,٠٠٠	اذون خزانة - استحقاق اقل من ٣٠ يوم
--	٥٠,٠٠٠,٠٠٠	اذون خزانة - استحقاق اقل من ٦٠ يوم
٦٥,٠٠٠,٠٠٠	--	اذون خزانة - استحقاق اقل من ٩١ يوم
(٢,٥٣٣,٠٧٧)	(١,٦٢٤,٩٨٥)	عوائد لم تستحق عن اذون خزانة استحقاق اقل ٣٠ يوم
--	(١,٩٦٩,٠٨٥)	عوائد لم تستحق عن اذون خزانة استحقاق اقل من ٦٠ يوم
(٣,١٤٦,٧١١)	--	عوائد لم تستحق عن اذون خزانة استحقاق اقل من ٩١ يوم
١٦٤,٣٢٠,٢١٢	١٣١,٤٠٥,٩٣٢	

(*) تم إضافة اذون الخزانة ذات الاستحقاق الاقل من ٣ شهور الى النقدية و ما في حكمها بقائمة التدفقات النقدية

(١٠) التقديرة وما في حكمها :

يتمثل هذا البند فيما يلي :

٢٠٢٣/١٢/٣١	٢٠٢٤/٣/٣١	
جنيه مصري	جنيه مصري	
٧٥,٢٢٩,٨٨٣	١٠٤,٥٤٥,٤٣٣	نقدية بالبنوك
١,٢١٠,٩٠٤	٢,٥٦٨,١٩٨	نقدية بالصندوق
٧٦,٤٤٠,٧٨٧	١٠٧,١١٣,٦٣١	

لأغراض إعداد قائمة التدفقات النقدية يكون رصيد النقدية وما في حكمها كالتالي:

٢٠٢٣/١٢/٣١	٢٠٢٤/٣/٣١	
جنيه مصري	جنيه مصري	
٧٦,٤٤٠,٧٨٧	١٠٧,١١٣,٦٣١	نقدية بالبنوك و الصندوق
١٧٠,٠٠٠,٠٠٠	١٣٥,٠٠٠,٠٠٠	اذون الخزانة (استحقاق يصل الى ٣ شهور)
(٥,٦٧٩,٧٨٨)	(٣,٥٩٤,٠٦٨)	عوائد لم تستحق عن اذون خزانة استحقاق اقل من ٣ شهور
٢٤٠,٧٦٠,٩٩٩	٢٣٨,٥١٩,٥٦٣	

(١١) رأس المال المصدر والمدفوع :

(١٠-١١) هيكل رأس المال :

بلغ رأس مال الشركة المرخص به ٥٢٥ مليون جنيه ورأس المال المصدر والمدفوع مبلغ ١٧٥,٧٨١,٢٥١ جنيه بقيمة اسميه جنيه للسهم موزعة علي المساهمين علي النحو التالي :

اسم المساهم	الجنسية	عدد الاسهم	رأس المال المصدر والمدفوع	نسبة المساهمة في رأس المال
- احمد بن حسن بن احمد فتحي	سعودي	٤٥,٩٧٤,١٨٠	٤٥,٩٧٤,١٨٠	% ٢٥,٥٩
- جازم محمد بيومي سمور	مصري	١٦,٣٥٠,٠٠٠	١٦,٣٥٠,٠٠٠	% ٩,٣٠
- نيرمين محمد بيومي سمور	مصرية	٨,٣٣٢,٣١٠	٨,٣٣٢,٣١٠	% ٤,٧٤
- عاصم محمد عماد عباس فضلي	مصري	٥,٥٥٧,٥١٠	٥,٥٥٧,٥١٠	% ٣,١٦
- شركة ابناء عبدالعزيز العجلان للاستثمار التجاري والعقاري	سعودية	٥,١٢١,٢٨٩	٥,١٢١,٢٨٩	% ٣,٠١
- مساهمون آخرون		٩٤,٤٤٥,٩٦٢	٩٤,٤٤٥,٩٦٢	% ٥٤,٢١
الاجمالي		١٧٥,٧٨١,٢٥١	١٧٥,٧٨١,٢٥١	% ١٠٠

- بموجب قرار الجمعية العامة غير العادية المتعقد في ٢٠٢٤/٣/٢٢ تم الموافقة علي زيادة رأس المال المصدر والمدفوع بمبلغ ٤٤,٢١٨,٧٤٩ ليصل الي ٢٢٠,٠٠٠,٠٠٠ جنيه وهذه الزيادة مجانية وممولة من الأرباح المرحلة ، وقد تم التأشير بالزيادة في رأس مال الشركة المصدر والمدفوع في السجل التجاري للشركة بتاريخ ٢٠٢٤/٤/٢٨ .

(٢-١١) إدارة رأس المال :

تمثل أهداف الشركة عند إدارة رأس المال فيما يلي :

- الإلتزام بالمتطلبات القانونية لرأس المال .

- حماية قدرة الشركة على الاستمرارية وتمكينها من الاستمرار في توليد عائد للمساهمين والاطراف الاخرى التي تتعامل مع الشركة بخلاف المساهمين .

- الحفاظ على قاعدة رأسمالية قوية تدعم النمو في النشاط

(١٢) إلتزام ضريبي مؤجل :

يتمثل هذا البند فيما يلي :

الإلتزام الضريبي أول الفترة	٢٠٢٤/٣/٣١	٢٠٢٣/١٢/٣١
جنيه مصري	٣,٤١٥,٣١٠	٣,٩١١,٧٤٧
الضريبة عن الفروق المؤقتة	١٢١,٣١٨	٥٠٣,٥٦٣
	٣,٥٣٦,٦٢٨	٣,٤١٥,٣١٠

تمثل الإلتزامات الضريبية المؤجلة في الإلتزامات الضريبية المؤجلة الناتجة عن الفروق المؤقتة بين كلاً من إهلاك الأصول الثابتة طبقاً للأساس المحاسبي والأساس الضريبي ، هذا ولم يتم الاعتراف بالأصول الضريبية المؤجلة الناتجة عن الإنخفاض في العملاء ، نظراً لعدم وجود توقع كافي بتحقيق الشروط التي تمكن الشركة من الاستفادة من تلك الأصول الضريبية مستقبلاً.

(١٣) مخصص مطالبات :

يتمثل مخصص المطالبات في قيمة الإلتزامات الحالية القانونية أو الحكومية المستندل عليها من الظروف المحيطة نتيجة أحداث في الماضي ويكون من المتوقع ان يترتب على ذلك تدفق خارج للموارد الاقتصادية ، وفيما يلي بيان تلك المخصصات والانخفاضات خلال الفترة.

٢٠٢٤/٣/٣١	المكون خلال الفترة	٢٠٢٤/١/١	
جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	مخصص مطالبات
٥٥٠,٠٠٠	-	٥٥٠,٠٠٠	- تعويضات للعملاء
٢,١٧٣,٨٩٧	-	٢,١٧٣,٨٩٧	- مطالبات ضرائب
١٢٦,٦٦٤	-	١٢٦,٦٦٤	- مطالبات عمالية
١,٠٨٩,٢٠٢	-	١,٠٨٩,٢٠٢	- مطالبات عن موردين
<u>٣,٩٣٩,٧٦٣</u>	<u>-</u>	<u>٣,٩٣٩,٧٦٣</u>	

وقد تم تقدير المخصصات في ضوء الدراسات المعدة لذلك والمتضمنة موقف الدعاوى المرفوعة ضد الشركة و رأي المستشار القانوني فيها، و الموقف الضريبي للشركة و رأي المستشار الضريبي فيها.

(١٤) دائنون تجاريون ومصروفات مستحقة :

يتمثل هذا البند فيما يلي :

٢٠٢٣/١٢/٣١	٢٠٢٤/٣/٣١	
جنيه مصري	جنيه مصري	
٩,٢٥٧,٤١٢	٩,٢٨٢,٧١٤	اتعاب اطباء مستحقة
٣٢,١٤٨,٩٢٨	٣٣,٨٦٥,٣٥٥	الموردين
٣٢١,٣٧٤	١,٣٣٨,٠٠٢	اوراق الدفع
١,٥١٢,٥٠٥	١,٥١٢,٥٠٣	عملاء دفعات مقدمة
٤٢١,٧٥٦	٥١٨,٢٨٧	هيئة التأمينات الاجتماعية
٨,٥٤٠,٨١٠	٩,٩٥٦,٤٦٧	تأمينات من الغير
٢,٣٤٠,٥٤٥	١,٨٩٨,٠١٩	مصروفات مستحقة
١,٩٣٩,٥١١	٢,٠٦٧,٥٣٨	جارى مصلحة الضرائب
٢٤٧,٠٣٠	١,٨٠٩,٣٣٤	دائنو شراء أصول ثابتة
٥٧٢,١٤٥	٦٠٤,٦٦٠	صناديق الزمالة والجزاءات
١,٠١١,٤١٥	١,٣٠٤,٦٥٠	هيئة التأمين الصحي الشامل
٦٣,١٤٨	٥٩,٨٩٢	أرصدة دائنة أخرى
<u>٥٨,٣٧٦,٥٧٩</u>	<u>٦٤,٢١٧,٣٢١</u>	

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٤
(١٥) إيرادات النشاط :

٢٠٢٣/٣/٣١	٢٠٢٤/٣/٣١	
جنيه مصري	جنيه مصري	
٣٦,٩٩٧,٢٩٢	٤٣,١٦٩,٦٣٧	ايرادات عمليات واقامة واشراف طبي
١٠,٨٨٣,٣٢٠	١٤,١١٩,٤٩٧	معامل وتحاليل وأشعة ومناظير وفحوصات قلب
١٤,٥٩٦,١٣٧	١٦,٣٣٩,٥٤٠	عيادات خارجية وعلاج طبيعي
٩,٣٤٩,٧٨٥	١٢,٠٩٧,١٨٥	صيدلية
٧,٠٣٩,١٦٢	٨,٤٩٨,٣٨٠	رسم الخدمة الطبية
٢,٦٨٣,٤٩٦	٢,٧٨٠,٧٠١	بنك الدم
٢,٣٥٩,٨٤٢	٦,١٥١,٦١٩	ايرادات اخرى (قسطرة-الرين-الكلبي)
٨٣,٩٠٩,٠٣٤	١٠٣,١٥٦,٥٥٩	

(١٦) تكلفة الحصول على الأيراد :

يتمثل هذا البند فيما يلي :

٢٠٢٣/٣/٣١	٢٠٢٤/٣/٣١	
جنيه مصري	جنيه مصري	
٢٤,٧٤١,٦٤٢	٣١,٣٨٤,٦٣١	مواد (أدوية ومستلزمات طبية ومواد غير طبية)
١٢,٩٨٠,٥٥٢	١٥,٢٩٥,٤٤٤	أجور ومرتبوات وما في حكمها
٦٩٩,١٢٢	٧٢١,٧٢٩	حصة المستشفى في التأمينات الاجتماعية
١,٥٤٥,٦٦٥	١,٩٩٩,٣٣١	إهلاكات أصول
١٩,٥٧٨,٥١١	٢٢,٥١٨,٣٧٢	مصاريق تشغيل (أتعاب اطباء و مصروفات اخرى)
٥٩,٥٤٥,٤٨٢	٧١,٩١٩,٥٠٧	

(١٧) مصروفات إدارية وعمومية :

يتمثل هذا البند فيما يلي :

٢٠٢٣/٣/٣١	٢٠٢٤/٣/٣١	
جنيه مصري	جنيه مصري	
٣,٢٤٥,١٣٦	٣,٨٧٤,٤٨٢	أجور ومرتبوات وما في حكمها
١٧٤,٧٨١	١٨٠,٤٣٢	حصة المستشفى في التأمينات الاجتماعية
٨٩,٤٩٥	٢٧٩,٥٣٢	اهلاكات اصول ادارية و اصول غير ملموسة
٨٥٩,٩٨٦	١,١٤٨,٧٤٤	مواد وادوات كتابية ومطبوعات
٢٣٢,٤٥٢	٢٩٣,٢٣٥	مساهمة تكافلية
١٠٨,٩٨٨	٩٨٧,٥٩٤	رسوم ودمغات و ضرائب
١,٠٦٧,٧٤١	١,٠٣٠,١٩٠	مصروفات ادارية اخرى
٥,٧٧٨,٥٧٩	٧,٧٩٤,٢٠٩	

(١٨) عوائد دائنة :

يتمثل هذا البند فيما يلي :

٢٠٢٣/٣/٣١	٢٠٢٤/٣/٣١	
جنيه مصري	جنيه مصري	
٢,٩٠٦,٦٦٦	٢,٦٩٢,٤٣٧	فوائد على الحسابات الجارية بالبنوك
٥,٧١٧,٥١٢ -	١٠,٤٧٦,٦٦٢	فوائد على اذون الخزانة
٨,٦٢٤,١٧٨	١٣,١٦٩,٠٩٩	

(١٩) إيرادات أخرى :

يتمثل هذا البند فيما يلي :

٢٠٢٣/٣/٣١	٢٠٢٤/٣/٣١	
جنيه مصري	جنيه مصري	
٢٨٥,٩٧٦	٣٢٧,١٨١	إيرادات كافيتريا وبوفيه
٧٥,٠٠٠	٨٢,٥٠٠	إيجارات دائنة
٣٢,٠٣٨	-	إيرادات أخرى متنوعة
٥٤,٤٥١	٥٥٨,٦٣٥	ارباح رأسمالية
٤٤٧,٤٦٥	٩٦٨,٣١٦	

(٢٠) تسويات لاحتساب السعر الفعلي لضريبة الدخل :

٢٠٢٣/٠٣/٣١	٢٠٢٤/٠٣/٣١	
جنيه مصري	جنيه مصري	
٢٧,٦٥٦,٦١٦	٣٧,٥٨٠,٢٥٨	الربح قبل ضريبة الدخل
(٥,٧١٧,٥١٢)	(١٠,٤٧٦,٦٦٢)	<u>يخصم منه :</u>
٢١,٩٣٩,١٠٤	٢٧,١٠٣,٥٩٦	إيراد عن اذون خزانة
٤,٩٣٦,٢٩٨	٦,٠٩٨,٣٠٩	الربح بدون ايراد اذون الخزانة
		ضريبة الدخل (٢٢,٥%)
		<u>يضاف اليه :</u>
٣٧٩,١٤٢	٦٩٨,٠٧٢	ضريبة مصروفات غير قابلة للخصم
٥,٣١٥,٤٤٠	٦,٧٩٦,٣٨١	ضريبة الدخل الجارية
٢٤,٢%	٢٥,١%	السعر الفعلي للضريبة

يتمثل هذا البند فيما يلي:

عن الثلاثة أشهر المنتهية في:		
٢٠٢٣/٣/٣١	٢٠٢٤/٣/٣١	
جنيه مصري	جنيه مصري	
- ٢١,١١٢,٤٤٩	٢٨,٥٦٧,٢٢٧	صافي أرباح الفترة -
(١,١٠٥,٤٦٩)	(١,٠٠٠,٠٠٠)	نصيب العاملين في الأرباح
(٩٠٨,٦٨٢)	(١,١٤٣,٢٧٥)	مكافأة أعضاء مجلس إدارة الشركة
١٩,٠٩٨,٢٩٩	٢٦,٤٢٣,٩٥٢	صافي الأرباح القابلة للتوزيع على فلاك الأسهم العادية
١٧٥,٧٨١,٢٥١	١٧٥,٧٨١,٢٥١	المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة
٠.١٢	٠.١٥	

* عند حساب نصيب السهم في الربح عن الربع الأول عن ٢٠٢٤ تم تقدير واستبعاد المقترح توزيعه على العاملين و الإدارة بما يتوافق والمادة ٥٧ من النظام الأساسي للشركة، والأمر سيتم عرضه على الجمعية العامة السنوية للشركة للنظر في الاعتماد، أما الربع الأول من ٢٠٢٣ فقد تم في ضوء مقررته الجمعية العامة المنعقدة في ٢٠٢٤/٣/١٦ من توزيعات للأرباح عن عام ٢٠٢٣.

(٢٢) الموقف الضريبي :

أولاً: الضريبة على الدخل: تقوم الشركة بتقديم اقراراتها الضريبية في مواعيدها القانونية ، ووفقاً لأحكام قانون الضريبة على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ ولائحته التنفيذية يتم الفحص بنظام العينة ، وفيما يلي موقف تلك الإقرارات من الفحص:-
السنوات من بداية النشاط حتى ٢٠٠٤ : تم الفحص والربط والسداد .
عام ٢٠٠٥ : طبقاً لقرار وزير المالية والكتاب الدوري رقم (٣) لسنة ٢٠١١ فإن الأقرار الضريبي لعام ٢٠٠٥ يعد ربطاً للضريبة وفقاً لحكم المادة ٨٩ من القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ ، وبالتالي تم وقف اية اجراءات فحص عام ٢٠٠٥ .
السنوات من ٢٠٠٦ حتى ٢٠٠٩ : لم تخطر الشركة انها ضمن عينة الفحص ، ووفقاً لأحكام قانون الضرائب على الدخل فقد سقطت تلك السنوات بالتقادم المنصوص عليه في القانون المدني وبالأخطار بعناصر ربط الضريبة .
السنوات من ٢٠١٠ حتى ٢٠١٤ : تم الفحص و الربط والسداد .
السنوات من ٢٠١٥ حتى ٢٠١٩ : تم الفحص والربط وسداد الضريبة الأصلية وجاري التسوية .
السنوات من ٢٠٢٠ الى ٢٠٢٣ : لم يتم الاخطار بطلب الفحص .

ثانياً : الضريبة على الاجور والمرتببات : تلزم الشركة بخصم الضريبة المستحقة على المرتبات في ضوء احكام قانون الضرائب على الدخل مع توريدها الى مصلحة الضرائب في المواعيد القانونية . وفيما يلي موقف الشركة من الفحص الضريبي :
السنوات من بداية النشاط حتى ٢٠١٩ : تم الفحص والربط والسداد .
السنوات من ٢٠٢٠ حتى ٢٠٢٣ : لم تخطر الشركة بطلب الفحص .

ثالثاً : ضريبة القيمة المضافة :

يتم سداد الضريبة المستحقة وفق الاقرارات الشهرية عن ايراداتها الخاضعة من بدء تطبيق القانون في ٢٠١٦/٩/٨ .
الفترة من ٢٠١٦/٩ الى ٢٠٢٢ : تم الفحص و الربط و السداد .
سنة ٢٠٢٣ : لم يتم طلب الفحص .

رابعاً : ضريبة الدمغة :

السنوات من بداية النشاط حتى ٢٠٢٠ : تم الفحص والربط والسداد .
السنوات من ٢٠٢١ حتى ٢٠٢٣ : لم يتم الاخطار بطلب الفحص .

خامساً : الضريبة المخصومة من المنبع :

تقوم الشركة بتقديم التماذج الضريبية الربع سنوية في المواعيد المحددة قانوناً .
السنوات من بداية النشاط حتى ٢٠١٦ : تم الفحص و الربط و السداد .
السنوات من ٢٠١٧ حتى ٢٠٢٢ : لم تخطر الشركة بطلب الفحص .

سادساً : الضريبة العقارية :

تم الفحص و الربط والسداد حتى ٢٠١٩ .

(٢٣) الالتزامات الرأسمالية :

- هناك إتفاقيات وعقود قائمة في ٢٠٢٤/٣/٣١ لشراء أصول ثابتة تبلغ اجمالي قيمتها ١٤٣,٢٦٨,٥٦٦ جنيهه ، سددت منها الشركة حتى ٢٠٢٤/٣/٣١ مبلغ ١٢٦,٧٦٠,٧٧٥ جنيهه مدرجة ضمن المشروعات تحت التنفيذ حيث لم يتم اتمام الاعمال على تلك الاصول لتصبح في حالة مؤهلة للاستخدام في ذلك التاريخ.
- هناك مبلغ ١,٨٠٩,٣٣٤ مديج ضمن بند دائنون ومضروفات مستحقة يمثل المستحق في ٢٠٢٤/٣/٣١ عن أصول ثابتة تم توريدها للشركة .

(٢٤) الإلتزامات المحتملة :

فيما يلي بيان ملخص بالدعاوى المرفوعة من الشركة و ضئها وموقفها والرأى فيها :

أولاً: دعاوى مرفوعة من الشركة :

- هناك دعاوى مرفوعة ضد بعض العملاء لمطالبتهم بالمستحق عليهم البالغ إجمالیه ٤٠٥,٥٨٨ جنيه ، وقد تم الحكم في هذه الدعاوى لصالح الشركة وجرى اتخاذ إجراءات التنفيذ .
- توجد دعاوى متداولة بمكاتب خبراء وزارة العدل عن مديونية مستحقة على العملاء بمبلغ ٢٣٧,٠٢٢ جنيه .
- وقد تم تكوين المخصصات اللازمة عما سبق في ضوء الدراسة و رأى المستشار القانونى للشركة .

ثانياً: دعاوى مرفوعة ضد الشركة :

- هناك دعاوى مرفوعة من عملاء يطالبوا فيها بتعويضات ٦٠٦,٢٨٥ جنيه ، وهذه الدعاوى تحت المداولة أو تم حاله المدعين فيها الى الطب الشرعى ، وقد تم تكوين المخصصات اللازمة لتلك الدعاوى فى ضوء الدراسة و رأى المستشار القانونى .

ثالثاً: القضايا العمالية :

- تم الحكم النهائى فى الدعوى المرفوعة من أحد العاملين السابقين براتب شهر - وسبق تكوين مخصص بنلك .

(٢٥) الأدوات المالية وإدارة مخاطر المتعلقة بها :

(١-٢٥) القيمة العادلة للأدوات المالية :

تتمثل الأدوات المالية فى أرصدة النقدية بالبنوك والصندوق والمدينون التجاريون والمدينون والأرصدة المدينة الأخرى والموردين وأوراق الدفع والدائنون والأرصدة الدائنة الأخرى ، وقد تم تقييم تلك الأدوات المالية وفقاً للسياسات المحاسبية المبينة فى الإيضاح رقم (٢) ، والقيمة الدفترية لهذه الأدوات المالية تمثل تقدير معقول لقيمتها العادلة .

(٢-٢٥) مخاطر السوق :

مخاطر التغيير فى أسعار العملات الأجنبية

- ان الشركة تتعامل فى السوق المحلى و عملة التعامل بيعاً و شراءً هى الجنيه المصرى و ان الشركة لا تعالى من مخاطر التغيير فى سعر الصرف
- مخاطر الاسعار:
- ان مخاطر اسعار السوق تنشأ بسبب التغيرات فى اسعار (مخزون الادوية/الخدمات / اسعار حقوق الملكية)
- تقوم الشركة للحد من أثر التغيرات فى اسعار السوق (بأن تقوم بشراء مخزون ادوية ومستلزمات بحد أدنى استراتيجى لاوامر الشغل المتعاقد عليها / تثبيت اسعار الخدمات لفترات زمنية لفترات طويلة) .
- مخاطر أسعار الفائدة:
- إن مخاطر أسعار الفائدة هي مخاطر تقلبات القيمة العادلة للتدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية بسبب التغيرات فى أسعار فائده السوق.
- تتعرض الشركة لمخاطر أسعار الفائدة عن أصولها التي تحمل بفائدة الودائع يتم إدارة مخاطر أسعار الفائدة من قبل الشركة.

خطر السيولة:

- ان مخاطر السيولة هي مخاطر تعرض الشركة لصعوبات فى الوفاء بالتزاماتها المالية نتيجة لتقص التمويل
- تعرض الشركة لمخاطر السيولة ينتج فى الأساس من عدم مقابله بين استحقاقات الاصول و الإلتزامات المالية .
- تقوم الإدارة بعمل توقعات التدفقات النقدية المستقبلية بشكل دورى و محاولة جعل التحصيل من العملاء و التمويل بشكل يتناسب مع السدادات للموردين و الدائنون الآخرين و الاحتفاظ بغطاء نقدي كافى لمواجهة التدفقات الخارجة .

خطر الائتمان :

- يتمثل خطر الائتمان فى عدم مقدرة مدينو الشركة على الوفاء بالتزاماتهم تجاه الشركة ، و يعبر رصيد المدينين عن الحد الأقصى المعرض لمخاطر الائتمان - وحيث ان رصيد العملاء يعد أحد أهم الأدوات المالية المعرضة لمخاطر الائتمان - ولما كانت غالبية معاملات الشركة تتم مع جهات لها سمعة طيبة بالإضافة للمتابعة المستمرة لتحصيل المديونيات من العملاء فإن درجة هذا الخطر تعد مقبولة مقارنة بما يتم فى مثل هذا النشاط ، و تقوم الشركة بتوزيع الائتمان الممنوح لشركات القطاع الخاص والافراد على عدد كبير من العملاء من ذوى المراكز المالية القوية والمستقرة ،

(٢٧) إصدارات جديدة وتعديلات على معايير المحاسبة المصرية :

بتاريخ ٦ مارس ٢٠٢٤ صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (٨٨٣) لعام ٢٠٢٤ بتعديل بعض أحكام معايير المحاسبة ، وفيما يلي ملخص لأهم هذه التعديلات :

معيار المحاسبة المصري رقم (١٠) المعدل ٢٠٢٤ "الأصول الثابتة وأهلاكتها" ومعيار المحاسبة المصري رقم (٢٣) المعدل ٢٠٢٤ "الأصول غير الملموسة".

• تم إعادة إصدار هذه المعايير في ٢٠٢٤، حيث تم السماح باستخدام نموذج إعادة التقييم عند القياس اللاحق للأصول الثابتة والأصول غير الملموسة وقد ترتب على ذلك تعديل الفقرات المرتبطة باستخدام خيار نموذج إعادة التقييم ببعض معايير المحاسبة المصرية السارية، وفيما يلي بيان تلك المعايير - بشأن معيار المحاسبة المصري رقم ٣٤ المعدل ٢٠٢٤ :

معيار المحاسبة المصري رقم (٥) "السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء".

معيار المحاسبة المصري رقم (٢٤) "ضرائب الدخل"

معيار المحاسبة المصري رقم (٣٠) "القوائم المالية الدورية"

معيار المحاسبة المصري رقم (٣١) "أضمحلال قيمة الأصول"

معيار المحاسبة المصري رقم (٤٩) " عقود التأجير"

• تماشيا مع التعديلات التي تمت على معيار المحاسبة المصري رقم (٣٥) المعدل ٢٠٢٤ "الزراعة" فقد تم تعديل الفقرات (٣)، (٦)، (٣٧) من معيار المحاسبة المصري رقم (١٠) "الأصول الثابتة وأهلاكتها"، كما تم إضافة الفقرات ٢٢ (أ) و ٨٠ (ج) و ٨٠ (د) الى نفس المعيار، وذلك فيما يتعلق بالنباتات المثمرة.

• لا يلزم الشركة الإفصاح عن المعلومات الكمية المطلوبة بموجب الفقرة ٢٨ (و) من معيار المحاسبة المصري رقم (٥) للفترة الحالية، وهي فترة القوائم المالية التي يطبق فيها لأول مرة معيار المحاسبة المصري رقم (٣٥) المعدل ٢٠٢٤ ومعيار المحاسبة المصري رقم (١٠) المعدل ٢٠٢٤ فيما يتعلق بالنباتات المثمرة، ولكن يجب الإفصاح عن المعلومات الكمية المطلوبة بموجب الفقرة ٢٨ (و) من معيار المحاسبة المصري رقم (٥) لكل فترة سابقة معروضة.

قد تختار الشركة أن تقيس بنبدأ من بنود النباتات المثمرة بقيمتها العادلة في بداية أسبق فترة معروضة في القوائم المالية للفترة التي طبقت فيها الشركة لأول مرة التعديلات الواردة أعلاه وأن تستخدم تلك القيمة العادلة باعتبارها تكلفتها الافتراضية في ذلك التاريخ. ويجب إثبات أي فرق بين القيمة الدفترية المسابقة والقيمة العادلة في الرصيد الافتتاحي بإضافته الي حساب فائض إعادة التقييم بجانب حقوق الملكية في بداية أسبق فترة معروضة.

• تطبيق التعديلات الخاصة بإضافة خيار استخدام نموذج أعاده التقييم على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٤، وذلك بأثر رجعي، مع إثبات الأثر التراكمي لتطبيق نموذج إعادة التقييم بشكل أولي بإضافته الي حساب فائض إعادة التقييم بجانب حقوق الملكية في بداية الفترة المالية التي تقوم فيها الشركة بتطبيق هذا النموذج لأول مرة.

تطبق تلك التعديلات للفتترات السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٤، وذلك بأثر رجعي، مع إثبات الأثر التراكمي للمعالجة المحاسبية للنباتات المثمرة بشكل أولي بإضافته الي رصيد الأرباح أو الخسائر المرحلة في بداية الفترة المالية التي تقوم فيها الشركة بتطبيق هذه المعالجة لأول مرة.

تقوم الإدارة في الوقت الحالي بدراسة إمكانيه تغيير السياسة المحاسبية المتبعة واستخدام خيار نموذج إعادة التقييم الوارد بتلك المعايير، وتقييم الأثر المحتمل على القوائم المالية في حالة استخدام ذلك الخيار.

تقوم الإدارة في الوقت الحالي بدراسة إمكانيه تغيير السياسة الى سياسة منتهية. واستخدام خيار نموذج إعادة التقييم الوارد بتلك المعايير وتقييم الأثر المحتمل على القوائم المالية في حالة استخدام ذلك الخيار

- معييار المحاسبة المصري رقم (٣٤) المعدل ٢٠٢٤ "الاستثمار العقاري" ومعييار المحاسبة المصري رقم (٣٦) المعدل ٢٠٢٤ "التنقيب عن وتقييم الموارد التعدينية" ومعييار المحاسبة المصري رقم (٣٥) المعدل ٢٠٢٤ "الزراعة"
- تم إعادة إصدار هذه المعايير، حيث تم السماح باستخدام (نموذج القيمة العادلة/إعادة التقييم) بحسب الأحوال عند القياس اللاحق.
- وقد ترتب على ذلك تعديل لبعض الفقرات المرتبطة باستخدام خيار نموذج القيمة العادلة ببعض معايير المحاسبة المصرية السارية، وفيما يلي بيان تلك المعايير:
- معييار المحاسبة المصري رقم (١) "عرض القوائم المالية"
- معييار المحاسبة المصري رقم (٥) "السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء"
- معييار المحاسبة المصري رقم (١٣) "أثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية"
- معييار المحاسبة المصري رقم (٢٤) "ضرائب الدخل"
- معييار المحاسبة المصري رقم (٣٠) "القوائم المالية الدورية"
- معييار المحاسبة المصري رقم (٣١) "اضمحلال قيمة الأصول"
- معييار المحاسبة المصري رقم (٣٢) "الأصول غير المتداولة المحتفظ بها لغرض البيع والعمليات غير المستمرة"
- معييار المحاسبة المصري رقم (٤٩) "عقود التأجير"
- بشأن معيار (٣٦) تقوم الشركة بتطبيق إما نموذج التكلفة أو نموذج إعادة التقييم لأصول التنقيب والتقييم، على أن يتم التقييم بمعرفة خبراء متخصصين في التقييم والتممين ضمن المقيدين في سجل مخصص لذلك بوزارة البترول، وفي حالة تطبيق نموذج إعادة التقييم (سواء النموذج الوارد في معيار المحاسبة المصري (١٠) "الأصول الثابتة وأهلاكتها" أو النموذج الوارد في معيار المحاسبة المصري (٢٣) "الأصول غير الملموسة") فيجب أن يكون متسقاً مع تبويب الأصول وفقاً للفقرة رقم (١٥) من معيار المحاسبة المصري رقم (٣٦) المعدل ٢٠٢٤.
- تم إعادة إصدار معيار ٣٥ في ٢٠٢٤، حيث تم تعديل الفقرات (١-٥)، و(٨)، و(٢٤)، و(٤٤) وأضافه الفقرات (١٥) - (٥ ج) و(٦٣)، فيما يخص المعالجة المحاسبية للبيانات المتمرة، (وعُدل طبقاً لذلك معيار المحاسبة المصري (١٠) "الأصول الثابتة وأهلاكتها").
- * تطبق التعديلات الخاصة بإضافة خيار استخدام نموذج (القيمة العادلة/إعادة التقييم) حسب الأحوال على الفقرات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٤، وذلك بأثر رجعي، مع إثبات الأثر التراكمي للتطبيق.
- معييار المحاسبة المصري رقم (٥٠) "عقود التأمين"
- يحدد هذا المعيار مبادئ إثبات عقود التأمين الواقعة ضمن نطاق هذا المعيار، ويحدد قياسها وعرضها والإفصاح عنها، ويتمثل هدف المعيار في ضمان قيام الشركة بتقديم المعلومات الملائمة التي تعبر بصدق عن تلك العقود، وتوفر هذه المعلومات لمستخدمي القوائم المالية الأساس اللازم لتقييم أثر عقود التأمين تلك على المركز المالي للشركة وأدائها المالي وتدققها النقدية.
- يحل معيار المحاسبة المصري رقم (٥٠) محل ويلغي معيار المحاسبة المصري رقم ٣٧ "عقود التأمين".
- أي إشارة في معايير المحاسبة المصرية الأخرى إلى معيار المحاسبة المصري رقم (٣٧) تستبدل إلى معيار المحاسبة المصري رقم (٥٠).
- تم إجراء تعديلات بمعايير المحاسبة المصرية التالية لتتوافق مع متطلبات تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٥٠) "عقود التأمين"، وهي كما يلي:
- معييار المحاسبة المصري رقم (١٠) "الأصول الثابتة وأهلاكتها".
- ومعييار المحاسبة المصري رقم (٢٣) "الأصول غير الملموسة".
- معييار المحاسبة المصري رقم (٣٤) "الاستثمار العقاري".
- يجب تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٥٠) للفترات المالية السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ يوليو ٢٠٢٤، وإذا تم تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٥٠) لفترة أسبق، فيجب على الشركة الإفصاح عن تلك الحقيقة.